

25 جويلية في مواجهة 10 ديسمبر

وحدة بحث مركز الدراسات المتوسطة والدولية

يقبل هذا التصريح تأويلات عديدة: هل هناك تطمينات قوية من طرف دولي في هذا الاتجاه، هل هو دفع الطرف المقابل للتفاوض الجدي، أم إعلان عن مواصلة التعبئة الجماهيرية لمواصلة الضغط، أم برلمان جديد عائد. هذا التصريح يأتي يوما واحدا بعد إعلان أمين عام حركة الشعب أبرز مساندي قيس سعيد، خلال اجتماع في ولاية جندوبة، عن مناصرته لانتخابات تشريعية ورئاسية سابقة لأوانها. وفي تزامن ملفت للانتباه يستقبل رئيس

الدولة استاذي قانون دستوري -لم يعترض أحدهما على الانقلاب وسانده الاخر- ونعتقد أن الاجتماع تشاوري لتدارس إطار قانوني لقرار مقبل من الرئيس.

- تأكيد كل الأرقام على تصدّر الحزب الدستوري لنوايا التصويت في صورة إجراء انتخابات تشريعية الان، مع تصعيد عبير موسي لحدّة خطابها تجاه الرئيس وخاصة تجاه إطارات الدولة إن تورطوا في إجراء الاستشارة الشبابية. يعكس هذا الخطاب رغبة مؤكّدة لدى عبير موسي في تأمين عائدات سياسية لها ولحزبها في أيّ تسوية سياسية قادمة.

أمام تجاهل السلط العمومية لتعاضم المخاطر البيئية لأزمة الفضلات في مدينة صفاقس وما يواجهه السكان من مخاطر حقيقية، قررت منظمات المجتمع المدني والاتحاد الجهوي إضرابا عاما يوم 10 ديسمبر القادم. يأتي هكذا قرار في سياق سياسي جدّ متوتر ومناخ اجتماعي واقتصادي مهين للانفجار. من ملامح هذا الجو العام هي:

- لا نتبين إرهافات حلّ توافقي قريب بين الرئيس وخصومه، بل ولا يبحث رئيس الدولة برسائل طمأنة في هذا الاتجاه، ولا يمكن التنبؤ بتواريخ محددة لانفراج الأزمة السياسية.

- الصعود الصاروخي للأسعار وتراجع غير مسبوق للقدر الشرائية لأغلب الفئات الاجتماعية.

- وضعية المالية العمومية الصعبة جدا وغياب إعلام رئاسي واضح حول موازنة 2022 خاصة أن المفاوضات مع المانحين الدوليين تبدو في منطقة الصفر، ولم تنجح زيارات الوزيرة الأولى إلى عدد البلدان واخرها الجزائر في تعبئة موارد مالية تعطي متنفسا ماليا للحكومة.

- سياسيا، رئيس حركة النهضة - وبعد أن كان حزبه دعا لانتخابات تشريعية فيما يبدو وكأنه قبول ببقاء الرئيس- يُصرّح لإطارات حزبه في ولاية بنزرت أن البرلمان عائد "أحب من أحب وكره من كره".

- توقيت إعلان الإضراب يسبق بأسابيع قليلة شهر جانفي، وهو الموعد التاريخي التقليدي لانطلاق الاحتجاج الاجتماعي بقيادة نقابية. هذا التقليد السياسي جزء من ثقافة اجتماعية واحتجاجية تونسية في تاريخ البلاد السياسي خلال الـ40 سنة الماضية، لم يتعظ منها "الحاكم" في تونس وهو يُباشِر حكمه. وليس من المؤكّد هذه المرة أيضا أنه استوعب الدرس أو استخلص عبره.

قد يبدأ جانفي هذا العام في ديسمبر، فهل يحمي قميص 52 جويلية صاحبه من برد الشتاء القارس؟

في كل هذا المشهد، يأتي الإضراب العام ليوم 10 ديسمبر مُحَمَّلا برمزيّات عديدة، من أهمها:

- عودة مدينة صفاقس لقيادة الاحتجاج الاجتماعي وهو دور تاريخي قديم لم تكفّ عن تأديته، ويتذكّر الجميع النتائج السياسية لمثل ذلك - حين انخرطت هذه المدينة في أواخر 2010 - على المسار السياسي للبلاد ككل.

- يتوّج قرار الإضراب قناعة لدى الفاعلين المدنيين والنقابيين بالجهة، بعدم جدية الحكومة والرئيس في التعاطي مع الأزمة البيئية وتداعياتها الاجتماعية الخطيرة. هذا القرار نقابي-سياسي بامتياز لأنه يُعلن عن حراك اجتماعي وليس عن مطلب نقابي مهني، وهو ردّ فعل تجاه سياسة الدولة العمومية في أحد أهمّ الملفات الاجتماعية والسياسية في الجهة، وفي البلاد أيضا.

- من المؤكّد أن قرارا كهذا احتاج لموافقة القيادة النقابية المركزية ومباركتها. هذه الموافقة من المركزية تحمل رسالة قوية إلى الحكومة والرئيس تهتمّ دور المنظمة النقابية السياسي.